RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 5, Issue 3, May 2023

Received: 07/03/2023 **Accepted:** 17/04/2023 **Published:** 01/05/2023

ECONOMIC EMPOWERMENT OF WOMEN IN THE LABOUR MARKET

Mohamed AL.FADEL [1]
Researcher, University of Misurata – Libya
Naser TAWIRI [2]
Dr., Elmergib University – Libya

Abstract:

This study aims to identify the most important characteristics and variables affect the participation of Libyan women in the labour market, Misurata city as a model, by following the descriptive analytical approach relied on data collection, through the field study was conducted on the study community represented in the Libyan women workforce within the geographical scope of the city of Misurata, and by relying on the binary logistic regression technique in analyzing the study data.

A questionnaire method was used, which was circulated to the study population in a cluster random sampling method.

The study concluded that high educational level of women, will increase their empowered in the labour market. Also, urban women have a greater rate of obtaining a job than rural women, and the social view of women's work from the family and society as a whole.

Key words: Economic Empowerment, Libyan women.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.23.27

[1] mmohamedalfadel@gmail.com
[2] nstawiri@elmergib.edu.ly

واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الليبية في سوق العمل

محمد الحسين الفضيل

الباحث، جامعة مصراته – ليبيا

ناصر ساسي الطويري

د، جامعة المرقب – ليبيا

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع البيئة المحيطة بالمرأة الليبية الناشطة اقتصادياً من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية وما لها من خصائص، والتعرف على أهم المتغيرات المؤثرة على إمكانية دخول وتمكين المرأة في سوق العمل والمعوقات التي قد تواجهها، من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي من جمع بيانات وتحليلها وتفسيرها للدراسة الميدانية التي تم إجرائها على مجتمع الدراسة المتمثل في القوى العاملة النسائية الليبية داخل النطاق الجغرافي لمدينة مصراتة نموذج الدراسة، وبالاعتماد على تقنية الانحدار اللوجستي الثنائي في تحليل هذه البيانات تم استخدام أسلوب صحيفة الاستبيان والتي تم تعميمها على مجتمع الدراسة بطريقة العينة العشوائية العنقودية، حيث توصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة فإنه يزيد من احتمالية كونها تعمل، كما توصلت الدراسة إلى أن احتمالية حصول المرأة التي ترغب في العمل بدوام كامل أكبر من احتمالية حصول المرأة التي ترغب في العمل بدوام جزئي، وأن النساء اللاتي يسكن الحضر نسبة حصولهن على عمل أكبر من النساء اللاتي يسكن الريف، وأن النساء اللاتي لهن أسر كبيرة تزيد احتمالية كونها تعمل مقارنة باللاتي لهن أسر صغيرة، كما وصلت الدراسة من وجهة نظر النساء إلى أن هناك أهمية كبيرة في توفير وسائل مواصلات وأماكن مخصصة لحضانة الأطفال وغيرها من التسهيلات تساهم بشكل كبير في دخول وتمكين المرأة في سوق العمل، وأن النظرة الاجتماعية لعمل المرأة من الأسرة والمجتمع ككل لم تعد عائقاً أمام عملها.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، المرأة الليبية.

مقدمة:

الموارد البشرية هي الثروة الرئيسية للدول، على الرغم من أن رأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميتهما وضرورتهما إلا أنهما بدون العنصر البشري الكفؤ والمدرب والمعد إعداداً جيداً لن يكون لهما قيمة، وذلك لأن البشر هم القادرون على استخدام هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن وصولاً إلى تحقيق الرفاهية؛[3] وأن أي قيادة إدارية لأي دولة يقع على عاتقها مسؤوليات تشجيع كافة الموارد البشرية في مكان العمل والمجتمع واشتراكهم في اتخاذ القرارات وإعطائهم قدراً من الحرية والحركة في عملهم وتصرفاتهم، وكذلك القيام بتوجيه وتنسيق الجهود الفردية والجماعية والموارد المادية من أجل وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة بما يحقق الصالح، وبالتالي فإن العلاقة بين التمكين والاستثمار البشري علاقة إيجابية، فكلما أعطيت للأفراد أو الموارد البشرية سلطة أوسع في ممارسة الرقابة وتحمل المسؤولية ، واستخدام قدراتهم من خلال تشجيعهم على اتخاذ القرارات، كلما زاد من مواهبهم وسلوكياتهم في تحسين كم وجودة الإنتاج، ويتولد لديهم المزيد من الرضا الوظيفي والتحفيز والانتماء.

تشير أدبيات التنمية البشرية إلى أن التمكين هو عبارة عن تيسير السبل للمواطن من أجل توظيف كل قدراته ومواهبه الإنسانية لكي يحقق ذاته ويساهم في تطوير مجتمعه وتقدمه، وهذا يحتاج إلى جهد متواصل و سلسلة من الحلقات تبدأ من الإنفاق على العنصر البشري ابتدأ من التحاقه بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي، ومن تم زيادة مخرجاته في مساهمته في القوى العاملة سواء بالنسبة للذكور أو الإناث؛ وهنا نتحدث على وجه الخصوص حول تمكين المرأة الذي لا يزال تمكينها في سوق العمل الليبي بصورة جيدة يلاقي عدة عقبات يجعل من علاقتها بالتنمية علاقة ملتبسة خاصة في المجتمعات النامية بصفة عامة، وفي المجتمع الليبي على وجه الخصوص من حيث انعكاساتها ومداها، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الليبية داخل النطاق الجغرافي لمدينة مصراتة نموذج الدراسة.

(1-2) المشكلة البحثية:

إن عدم تمكين المرأة مشكلة تواجه الكثير من المجتمعات النامية، بل وأحياناً المتقدمة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود تمييز في المجتمع مما يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وبالرغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلا أنه ما زال دون الطموح، فهناك الكثير من أشكال التمييز بين الرجل والمرأة تعيق انخراط المرأة في ميادين التنمية الشاملة، وأشكال هذا التمييز متعددة، فمنها ما يعود إلى عوامل ثقافية واجتماعية موروثة، ممثلة ببعض العادات والتقاليد، إذ يشير عدد كبير من الدراسات إلى تحيز الموروث الاجتماعي والقيمي ضد مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامل العام، ومنها يعود إلى المرأة ذاتها.

يواجه تمكين المرأة في سوق العمل في ليبيا عدة تحديات، منها تحديات داخلية خاصة بالمرأة ذاتها وأخرى خارجية مرتبطة بالبناء الاجتماعي ونظمه وثقافته، مما دعا المجتمع الاهتمام بقضية تمكين المرأة في سوق العمل وإدماجها في التنمية المستدامة كونها شريكة للرجل.

---

[3] – مصطفى عبدالرحمن، خطط تنموية، موقع موضوع m.lusailnews.net، 2021/02/27.

[4] تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة:
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام لعام 1984.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995.

وبتحليل وضع المرأة في سوق العمل الليبي وفقاً للبيانات المتاحة عن الفترة (1973- 2012) يلاحظ أن نسبة مساهمة المرأة الليبية في مجال التوظف أخذت في التزايد سنة بعد الأخرى، حيث زاد عدد الإناث المشاركات في الاستخدام من (28718) عاملة سنة (1973) إلى (84600) وإلى (173500) وإلى (388901) وإلى (485000) عاملة خلال السنوات 1984، 1995، 2006، 2012 على التوالي، وعليه، نلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ على مشاركة المرأة في سوق العمل الليبي خلال الفترة (1973- 2012)، حيث زادت مساهمة الإناث إلى مجموع استخدام الليبيين من (6.9%) سنة (1973) إلى (12.7%) وإلى (18.9%) وإلى (29.1%) وإلى (31.6%) خلال السنوات 1984، 1995، 2006، 2012 على التوالي[4].

ويمكن القول بأن هناك تزايد في العرض المتاح من القوى العاملة النسائية في سوق العمل الليبي، إلا أنها زيادة متدنية ولكنها تعتبر أكبر مقارنة بنسبة زيادة مساهمتها في سوق العمل، وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من القوى العاملة النسائية عاطلة عن العمل، وهو مؤشر يدل أيضاً على أنه مازال هناك ضعف في مساهمة المرأة في السوق الليبي بالرغم من الاستثمارات البشرية التي قامت بها الحكومة في العقود الماضية.

بناءً على ذلك، يرى الباحث أن تناول قضية تمكين المرأة ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع الليبي، يعد مشكلة بحثية تستحق الدراسة، فعندما نستحضر مجتمعاً كالمجتمع الليبي، فيتبادر إلى أذهاننا تلك التركة الاجتماعية المعقدة والمتشابكة، ذلك لأن هذا المجتمع يحمل في أرجائه كافة العناصر والطبقات بدءاً من التقليدية وانتهاءً بالمعاصرة والحديثة.

ويرى الباحث أن قضية التمكين للمرأة تزداد بشكل واضح في ظل بعض المجتمعات التي تحصر دور المرأة في الإنجاب، وإدارة شؤون المنزل.

إضافة لما سبق، وجد الباحث ندرة في الدراسات التي تبحث في موضوع تمكين المرأة الليبية على وجه الخصوص، مما يعد مبرراً إضافياً لإجراء هذا البحث.

وعليه فإنّ المشكلة البحثية تتمحور في السؤال التالي الا وهو **ما هي أهم الخصائص والمتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل الليبي، معكوساً في مدينة مصراتة نموذج؟**

[4] تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة:
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام لعام 1984.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2012.

(3-1) فرضية البحث:

"إن المستوى التعليمي للمرأة والحالة الاجتماعية ومكان وملكية السكن ونوع الإقامة وعدد أفراد الأسرة ودخل رب الأسرة ودوافع العمل وفترة دوام العمل، تعتبر من العوامل الرئيسية المؤثرة على مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل".

(4-1) أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة واقع البيئة المحيطة بالمرأة العاملة و العاطلة عن العمل من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وما لها من خصائص.

2- التعرف على أهم المتغيرات المؤثرة لتمكين المرأة الليبية في سوق العمل الليبي، ومعرفة أهم التحديات التي تواجه المرأة من أجل خدمة وتنمية مجتمعها من واقع دراسة ميدانية على مدينة مصراتة.

(5-1) أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أهمية الموضوع نفسه وهي تتمثل في الآتي:

1- تبرز أهمية البحث الحالي في تناولها موضوعاً ذا اهتمام محلي وعالمي تعكسه الأدبيات الاجتماعية ذات العلاقة بموضوع تمكين المرأة في المجتمع، فتمكين المرأة الليبية من الموضوعات التي مازالت تخضع للبحث والمناقشة، من أجل أن تأخذ المرأة فرصتها وحقها في مجتمعها، لاسيما في ظل المتغيرات الحديثة التي تطرأ على البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي.

2- يسلط البحث الضوء على الدور المجتمعي الواسع الذي يلعب دوراً كبيراً إيجاباً أو سلباً في تمكين المرأة في المجتمع الليبي.

3- أيضاً أهمية البحث تنبع من تعديل النظرة التقليدية للمرأة، وأنها قادرة على تولي أدواراً اجتماعية مهمة في المجتمع.

4- سد جزء من النقص في الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع تمكين المرأة في سوق العمل، وبالتالي المساهمة في نشر الوعي بأهمية موضوع اقتصاديات عمل المرأة، الأمر الذي قد يفتح آفاقاً جديدة للبحث والدراسة في هذا المجال وسيكون ذو فائدة للمهتمين بواقع الاستثمار البشري.

(6-1) منهجية البحث:

في هذا البحث سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي مقروناً ببعض التطبيقات التحليلية:-

1- الجانب النظري للبحث:

يعتمد هذا الجانب على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعرض الأدبيات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع التمكين بصفة عامة، وتمكين المرأة الليبية في سوق العمل بصفة خاصة، من حيث الأسس النظرية والدراسات السابقة، ودراسة تطور سوق عمل المرأة في الاقتصاد الليبي، والأوضاع السكانية من خلال نتائج الجداول الإحصائية المتمثلة في التكرارات والنسب المئوية.

2- الجانب التطبيقي للبحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي التي يتجه إلى معرفة ووصف خصائص ظاهرة معيّنة من خلال جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، بالإضافة إلى الاعتماد على الدراسة الميدانية واستخدام أسلوب صحيفة الاستبيان التي تم تعميمها على مجتمع الدراسة، وهو مجموعة الإناث الليبيات بمدينة مصراته، بحيث تكون عينة البحث النساء العاملات الناشطات اقتصادياً أو غير العاملات والناشطات اقتصادياً في القطاعين العام والخاص، والتي يطلق عليهن "قوى العمل النسائية" تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية العنقودية من مجتمع الدراسة، والبالغة (383) امرأة من مختلف مناطق مدينة مصراتة.

ويتم في هذا البحث دراسة هذه العينة بالاعتماد على تقنية الانحدار اللوجستي الثنائي " Binary Logistic" Regression والذي يبني نموذجه على فرض أساسي وهو أن المتغير التابع المراد التنبؤ به هو متغير ثنائي منفصل يتبع توزيع بيرنولي"Bernoulli Distribution" وهو متغير عشوائي اسمي تكون له نتيجتان مُمكنتا الحدوث فقط (تعمل أو لا تعمل) يأخذ قيمتين فقط، (1 ، 0) الواحد يعني الاستخدام والصفر يعني البطالة.

(1-7) حدود مجتمع وعينة البحث:

استندت حدود العينة على الإطار العام للأسر الليبية بمدينة مصراته وذلك لغرض تصميم العينة على مستوى عشوائي تتضمن النساء العاملات وغير العاملات، في سن العمل، حيث تمثل التركيبة السكانية للمدينة المجتمع الليبي لما تتوفر فيها من عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية تعكس خصائص المجتمع الليبي، وذلك باستخدام أسلوب العينة العشوائية العنقودية، حيث تم تحديد حجم العينة من مجتمع الدراسة المختار.

(1-8) مصادر البينات والمعلومات:

تنقسم مصادر البيانات والمعلومات إلى قسمين هما:

- مصادر تستخدم في تغطية الجانب النظري وهي مصادر ثانوية سيتم الاعتماد على الكتب والدوريات والبحوث إضافة إلى البيانات الصادرة عن الجهات الحكومية.

- مصادر تستخدم في تغطية الجانب التطبيقي وهي التي تستند على نتائج مسح التشغيل والبطالة التي سيتم إجرائها على المجتمع المختار لمدينة مصراتة باستخدام أسلوب العينة العشوائية العنقودية، واستخدام تحليل الانحدار اللوجستي لبيانات نتائج التحليل الإحصائي.

(1-9) تقسيمات البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية، حيث خصص الفصل الأول لتقديم عام للبحث من حيث استعراض المشكلة البحثية وهدف البحث وفرضية وأهمية البحث وحدود مجتمع وعينة البحث وأسلوب البحث ومصدر البيانات والمعلومات ومراجعة الدراسات السابقة، الفصل الثاني تم فيه دراسة الأدب الاقتصادي من حيث الأسس النظرية والدراسات السابقة ذي العلاقة بموضوع المرأة، والفصل الثالث تناول واقع تمكين المرأة الليبية في سوق

العمل، بالإضافة إلى عرض نتائج الدراسة الميدانية من حيث الجانب التطبيقي للدراسة، والفصل الرابع تناول النتائج والتوصيات.

(1-10) الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2012)

تناولت هذه الدراسة التمكين الاقتصادي للمرأة في الاقتصاد العراقي حيث هدفت الدراسة إلى وصف وتحديد المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة في الاقتصاد العراقي، وإيجاد الفرص المتاحة والكيفية المناسبة لتحسين مشاركة المرأة في سوق العمل؛ واعتمدت الدراسة في منهجيتها على إقامة ورش عمل أجرتها جمعية الأمل العراقية (IAA)، وأداة التقييم الذاتي لجمع البيانات والمعلومات للتدخلات المختلفة عن التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية في الاقتصاد.

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي [5]:

- الاقتصاد العراقي يعاني من عدم وجود منظمات تتمتع بالكفاءة والقدرة والخبرة الكافية في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، مما يجعل من الصعب على المنظمات الوصول إلى أهداف التمكين بالشكل المطلوب.
- هناك العديد من المعوقات والمشاكل التي تحد من المشاركة الفعّالة للمرأة في الاقتصاد العراقي أبرزها التقسيم التقليدي للعمل، التفاوت في صنع القرار، انعدام الأمن.

الدراسة الثانية: (عمران، 2009)

تناولت هذه الدراسة العوامل المحددة لمشاركة المرأة الليبية في سوق العمل (حالة مدينة مصراتة) حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المحددة لمشاركة المرأة الليبية في سوق العمل بالإضافة إلى هذا الهدف الرئيسي، هدفت أيضا إلى التعرّف على الخصائص العامة للمرأة الليبية العاملة والعاطلة عن العمل من واقع دراسة ميدانية؛ حيث تم تصميم استمارتي استبيان إحداهما للنساء العاملات والأخرى للنساء الغير عاملات للحصول على البينات التي يتطلبها الجانب التطبيقي للدراسة حيث تم اختيار عينة عشوائية بلغت "372" مفردة من كل طبقة ب مدينة مصراتة بما يتناسب وغرض الدراسة معتمده على بيانات عام 2007.

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي [6]:

1-أن (51.6%) من أفراد العينة لديهن دبلوم عالي أو أعلى، والباقي من أفراد العينة لديهن أقل من دبلوم عالي.

2- تمثل العازبات ما هو (61.3%) من أفراد العينة .

3-يعد أكبر عدد من أفراد العينة يعملن في قطاع التعليم، يليها قطاع الصحة تم الجهاز الإداري للمؤسسات العامة.

4-إن أهم العوامل المحددة لمشاركة المرأة الليبية في سوق العمل وفق الدراسة تكمن في (الأجر، بطالة رب الأسرة، كبر حجم الأسرة، مستوى التعليم، توفير الخدمات التي تسهل خروج المرأة إلى سوق العمل).

---

[5] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، التمكين الاقتصادي للمرأة – دمج المرأة في الاقتصاد العراقي، 2012.

[6] - سامية علي عاشور عمران، العوامل المحددة لمشاركة المرأة الليبية في سوق العمل "حالة مدينة مصراتة" رسالة ماجستير، جامعة السابع من أكتوبر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009/2008.

الدراسة الثالثة: (سالم، 2013)

تناولت هذه الدراسة محددات تمكين المرأة الريفية المعيلة بمحافظة الفيوم حيث استهدفت بصفة رئيسية توصيف مستويات التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسيدات الريفيات المعيلات بمنطقة الدراسة، والتعرف على أهم المشكلات التي تعاني منها، واقتراح بعض المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها استراتيجية تحسين مستويات تمكين هذه المرأة الريفية المعيلة؛ حيث تم اختيار محافظة الفيوم لإجراء الدراسة ولما كان من الصعب جمع البيانات البحثية من إجمالي السيدات المعيلات نظراً لانتشار محال إقامتهن على نطاق جغرافي واسع لذلك فقد رؤي اختيار عينة منتظمة منهن بنسبة 35% من إجمالي عدد السيدات الريفيات المعيلات، قد استخدمت في تحليل بيانات هذه الدراسة أكثر من أسلوب إحصائي منها وصفية مثل النسب المئوية، المتوسط الحسابي، جداول التوزيع التكراري وذلك لعرض ووصف البيانات، كما استخدم معامل ارتباط بيرسون البسيط للتعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية المحتملة، واختبار مربع كاي ، ومعامل كرمر، ومعامل الثبات ألفا ، كما استخدم نموذج تحليل الانحدار المتعدد التدريجي الصاعد، حيث إنه تم جمع البيانات خلال سنة 2012.

قد توصلت الدراسة غلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي [7] :

1- أوضحت نتائج الدراسة أن 56.8% من المبحوثات يقعن في فئة التمكين الاجتماعي المنخفض، في حين أن نسبة 39.3% منهن تتميز بمستوى متوسط من التمكين الاجتماعي، وأن 40% منهن تتميز بارتفاع مستوى التمكين الاجتماعي للمبحوثات.

2- أشارت نتائج الدراسة أن نحو 70.7% من المبحوثات من فئة التمكين الاقتصادي المنخفض، في حين أن نسبة 15.3% منهن تتميز بمستوى من التمكين الاقتصادي المتوسط، وأن 14% من المبحوثات تتميز بارتفاع مستوى التمكين الاقتصادي لهن.

3- أظهرت نتائج الدراسة أن 48% من المبحوثات مستوى تمكينهن السياسي المنخفض، في حين أن نسبة28.7% منهن تتميز بمستوى متوسط من التمكين السياسي، وأما 23.3% منهن تتميز بارتفاع مستوى التمكين السياسي للمبحوثات.

4-وأن من أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة الريفية المعيلة (انخفاض مستوى الدخل الشهري للأسرة، نقص فرص العمل المتاحة المناسبة، نقص الخبرة والتدريب اللازم لها).

الدراسة الرابعة: (المجالي، 2018)

تناولت هذه الدراسة المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في محافظة الكرك في المملكة الأردنية حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي تواجه المرأة العاملة فالمحافظة واختلافاتها حسب شخصية ووظيفة العاملين،

[7] - أمل مسعود محمود سالم، محددات المرأة الريفية المُعيلة "محافظة الفيوم" رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة، جامعة الفيوم 2013.

وإمكانية الوصول إلى بعض النتائج من خلالها صياغة بعض التوصيات تساعد صناع القرار، حيث استندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لغرض جمع معلومات المسح الاجتماعي واستخدام الاستبانة في ذلك، وتحليليها من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية اهمها (SPSS) عن طريق أخد عينة طبقية بلغت "566" من العاملات في محافظة الكرك.

حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها [8]:

1- تواجه المرأة العاملة العديد من المشكلات الكبيرة في محافظة الكرك .

2- تصورات العاملات في محافظة الكرك لصعوبات ومشاكل تنظيمية متوسطة المستوى.

3- تصورات العاملات في محافظة الكرك للمشكلات الاجتماعية والشخصية ذات مستوى مرتفع.

4- وجود تباينات واختلافات ذات دلالة إحصائية للمشكلات تبعاً للمتغيرات الشخصية، التي تواجهها المرأة العاملة في محافظة الكرك.

5- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للمشكلات التي تواجه المرأة العاملة في محافظة الكرك تبعاً لمتغير (الحالة الاجتماعية).

الدراسة الخامسة: (بوقعيقيص، تنتوش، 2017)

تناولت هذه الدراسة واقع وتحديات المرأة في سوق العمل الليبي حيث استهدفت دراسة واقع المرأة الليبية وأهم التحديات التي تحد من مشاركتها في سوق العمل الليبي بشكل فعال، ومعرفة الأسباب والعوامل المختلفة للتمييز بين الجنسين، ومدى توفر البيئة الملائمة لها؛ ومن خلال إجراء خمسة عشر مقابلة شخصية وعقد ست جلسات نقاش مع مجموعة من النساء العاملات في مختلف المجالات والقطاعات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي [9]:

- أن أغلب المؤشرات كالبطالة والمشاركة في النشاط التجاري لسوق العمل الليبي توضح ضعف مشاركة المرأة والوضع السيء الذي تعيشه.
- تتركز أكبر نسبة مشاركة المرأة في العمل في قطاع الخدمات وخاصّه التعليم والصحة، مما يجعل منها عرضه بأن تكون ضحية أي تغيير في سياسة التوظيف مستقبلاً.
- ضعف اتجاه المرأة الليبية للعمل في القطاع الخاص، إذ أنه لا يخضع أساساً لقوانين حماية العمّال وحماية المستهلك، ويعمل بطريقة عشوائية.

[1] - آمال ياسين خليل المجالي، المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في محافظة الكرك في المملكة الأردنية الهاشيمية، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد45، العدد2، 2018.

[9] - هالة بوقعيقيص، محمد تنتوش ، المراة في سوق العمل الليبي –واقع وتحديات، مؤسسة فريدريش ايبرت، قسم اقتصاد،2017.

الدراسة السادسة: (الوش، 2019)

تناولت هذه الدراسة محددات عرض العمل وتوقعاته المستقبلية في إطار توازن سوق العمل الليبي حيث هدفت إلى دراسة واقع وخصائص سوق العمل الليبي مع التركيز على جانب العرض منه، وكما هدفت إلى قياس درجة مرونة العوامل المحددة لعرض العمل الليبي بما في ذلك فيما يتعلق بخصوبة المرأة، وهدفت إلى تحديد معدلات النمو الاقتصادي التي تضمن توظيف القوى العاملة الليبية خلال الفترات القادمة؛ واعتمدت الدراسة على قياس واختبار وتقييم العلاقة ما بين عرض العمل كمتغير تابع والسكن في سن العمل والأجر الحقيقي ومعدل خصوبة النساء كمتغيرات مستقلة وذلك خلال الفترة (1964-2012م)، وذلك اعتمادا على البيانات المتحصل عليها من بعض المؤسسات والجهات الحكومية، باستخدام البرامج القياسية المتخصصة.

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي [10]:

- إن متغيرات سوق العمل من الأجر الحقيقي والسكان في سن العمل ومعدل خصوبة النساء هي المحددات التي تؤثر في عرض العمل.
- إن مرونة عرض العمل بالنسبة لخصوبة النساء تساوي (0.43-) أي أن انخفاض معدل خصوبة النساء بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة في عرض العمل بنسبة 43% .
- إن مرونة عرض العمل بالنسبة للسكان في سن العمل تساوي (0.71)، و مرونة عرض العمل بالنسبة للأجر الحقيقي تساوي (0.09).

الدراسة السابعة: (جدع، 2017)

تناولت هذه الدراسة مدى ممارسة التمييز الاقتصادي والاجتماعي للنساء العاملات بأجر في القطاع الخاص في محافظة قلقيلية من وجهة نظرهن حيث هدفت إلى معرفة مدى ممارسة هذا التمييز الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، بالإضافة إلى هذا الهدف الرئيسي هدفت ايضا إلى وصف الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وتفسير علاقة التمييز حسب النوع الاجتماعي، والتعرف إلى الظروف والأسباب التي تؤدي إلى تقبّل المرأة التمييز الاقتصادي والاجتماعي في العمل إن وجد؛ واعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة عن عينة بلغت (312) تمثل مجتمع الدراسة، من النساء العاملات في القطاع الخاص المسجلات في مكتب العمل والذي بلغ عددهن (1323)، وذلك لجمع البيانات عن سنة 2015 ومن ثم معالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة.

[10] - زهرة عبدالحميد الوش، محددات عرض العمل وتوقعاته المستقبلية في إطار توازن سوق العمل الليبي، رسالة ماجستير، جامعة مصراتة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، 2020/2019.

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي[11]:

- وجود تمييز اقتصادي واجتماعي على المرأة العاملة في القطاع الخاص، بسبب قلة فرص العمل والحاجة الاقتصادية.
- قلة وعي المرأة العاملة بقانون العمل، وعدم الاعتراف بحقوقها، وضعف التعاون بين منظمات العمل ومؤسسات النسوية فالمحافظة.
- اعتبار عمل المرأة أقل كفاءة وجودة من عمل الرجل في سوق العمل، وإعطائها أجوراً ضعيفة تصل أحياناً لما هو أقل من الحد الأدنى.

الدراسة الثامنة: (كازوز، 2016)

تناولت هذه الدراسة معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة في بمدينة الجميل في ليبيا حيث هدفت إلى بيان حالة المرأة بمدينة الجميل اقتصاديا، وتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه تمكين النساء، وإيجاد حلول لها اقتصادياً، في هذه المدينة؛ واعتمدت الدراسة على استراتيجية دراسة الحالة خلال سنة 2015 معتمدة فيها على المقابلة والاستبيان لجمع المعلومات تم اختيارها من مجتمع الدراسة، حيث كانت حجم العينة 40 امرأة عن استبيان مكوّن من 14 سؤال، استناداً للمنهج الوصفي في تحليل البيانات .

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي[12]:

- ارتفاع نسبة البطالة ونظرة المجتمع التقليدية لعمل المرأة من اعتبار أن الرجل قادر على القيام بأعمال ليس بإمكان المرأة القيام بها وغيرها، تعد من أهم الأسباب التي تعيق تمكين المرأة في سوق العمل.
- تكدس عمل المرأة في القطاع العام وبالأخص في مجال التعليم والصحة، ونقص الخبرة الكافية لها ومحدودية عملها في الوظائف العليا على سلم الوظائف.
- عدم توفر وسيلة النقل العام وعدم استقرار الحالة الأمنية للمدينة، أدى إلى انخفاض رغبة المرأة في العمل.

الدراسة التاسعة: (العلواتي، 2012)

تناولت هذه الدراسة الارتباط بين عمل المرأة وحجم الأسرة في محافظة حلب بسوريا حيث هدفت إلى دراسة العلاقة بين عمل المرأة وحجم الأسرة، وخاصّة خصائص العمل التي تؤثر على حجمها مثل طبيعة النشاط الاقتصادي، وعدد ساعات العمل، وأجر العمل والمستوى التعليمي المطلوب لذلك العمل؛ واعتمدت الدراسة على استبانة لعينة عشوائية شملت النساء العاملات المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج عام 2011م، حيث بلغت حجم العينة (380) امرأة عن حجم المجتمع المدروس للمشتغلات المتزوجات والمطلقات والأرامل متمثل ب 32594 امرأة، مع مراعات التوزيع النسبي لأبواب النشاط الاقتصادي من ناحية ومكان الإقامة (ريف، حظر) من ناحية أخرى.

---

[11] - نادية عبدالهادي يوسف جدع، مدى ممارسة التميز الاقتصادي والاجتماعي للنساء العاملات بأجر في القطاع الخاص في محافظة قلقيلية من وجهة نظرهن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح في نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، 2017.

[12] - فاطمة عمر كازوز، معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا، رسالة ماجستير ، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، كلية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، قسم الاقتصاد الإسلامي، 2016.

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي [13]:

1- تعد مساهمة المرأة في قوة العمل لها علاقة عكسية على متوسط عدد الأولاد في الأسرة، أيضاً وجود أثر عكسي على عمل المرأة لوجود طفل أقل من 6 سنوات.

2- هناك علاقة عكسية بين دخل المرأة العاملة ومستواها التعليمي وعدد ساعات العمل ونوع النشاط أو المهنة التي تمارسها المرأة من جهة، وبين متوسط عدد الأولاد في الأسرة من جهة أخرى.

الدراسة العاشرة: (الناجح، 2001)

تناولت هذه الدراسة تعليم المرأة الليبية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية للفترة (1973 – 1995) حيث هدفت إلى توضيح واقع وأهمية تعليم المرأة الليبية ومدى مشاركتها في التنمية الاقتصادية في ليبيا، والمعوقات العامة والخاصّة التي تحد من مساهمة المرأة في هذه التنمية، وتقدير العلاقة لأهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لمشاركة المرأة العاملة في الاقتصاد الليبي؛ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للمتغيرات الكمية الخاصة بتعليم المرأة من الإحصاءات والبيانات الصادرة عن الأمانات المختصّة كأمانة التعليم، أمانة التخطيط الاقتصادي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، وغيرها.

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي [14]:

1- أن معدلات التحاق الإناث بالتعليم الفني والمهني تعد منخفضة، إذ بلغت 20% كمتوسط للفترة (1973-1995)، وهذا لا يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني من المهارات الفنية.

2- تتركز أكبر نسبة مشاركة المرأة في العمل في قطاع الخدمات وخاصّه التعليم والصحة بنسبة 85%، إلا أن مساهمتها في قطاع الانتاج كالصناعة والزراعة تعتبر محدودة نسبيا حيث لم تتجاوز أكثر من 2.4% في قطاع الزراعة، و قطاع الصناعات التحويلية 5.2%.

3- انخفاض مشاركة الإناث في العمل في ليبيا ، حيث بلغت نسبة المشاركة لعام 1995 (14.5%) من إجمالي القوة العاملة ولهذا أثر سلبي على التنمية الاقتصادية.

4- اتضح من تحليل العوامل المؤثرة في مستوى مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي، أن بطالة الاناث لها تأثير سلبي اكبر من المتغيرين الاخيرين وهما معدل الأمية، ومعدل المواليد الخام.

الدراسة الحادية عشر: (معياش، 2018)

تناولت هذه الدراسة النوع الاجتماعي وسوق العمل بالجزائر حيث هدفت الدراسة إلى تحليل وتوضيح أهم الأسباب التي تؤثر على الفجوة بين الجنسين في سوق العمل، وتحليل وضعية المرأة الجزائرية والوصول إلى أبرز الأسباب

[13] - درويش عبدالرحمن العلواني، الارتباط بين عمل المرأة وحجم الأسرة في محافظة حلب- سوريا ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 32، 2014.

[14] - هناء محمد الناجح، تعليم المرأة الليبية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية للفترة "1973-1995" رسالة ماجستير ، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 2001.

التي تؤدي إلى انخفاض مشاركتها في سوق العمل؛ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي من خلال دراسة أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة بين النساء ومعدلات البطالة بين الرجال، للفترة (1991-2016) باستخدام نموذج الانحدار اللوغاريتمي المتعدد.

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي [15]:

- وجود فجوة بين الجنسين في سوق العمل، أي مشاركة الإناث في القوى العاملة هي أقل من حصص مشاركة الذكور.
- استغلال النساء العاملات من قِبل القطاع غير الرسمي في الجزائر، حيث إن المرأة العاملة لا تتمتع بأدنى الحقوق، واشتغالها بأبسط الأجور.
- تمثل العادات والتقاليد والنظرة السلبية اتجاه المرأة أحد العوامل التي تعيق من مشاركتها في سوق العمل وعملية التنمية المستدامة.
- انتشار أشكال العنف والتحرش ضد النساء .

(1-11) الإضافة إلى المعرفة:

وما يميز هذه الدراسة "التمكين الاقتصادي للمرأة في سوق العمل – دراسة ميدانية (مدينة مصراتة كنموذج)" أنها استحدثت الكثير من البيانات والمعلومات الحديثة حيث الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها تحوي بيانات قديمة نسبياً لا تتعدى سنة 2014، كما استخدمت تقنية الانحدار اللوجستي الثنائي في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة أداة جمع البيانات صحيفة الاستبيان، بطريقة العينة العشوائية العنقودية والتي تم تعميمها على كافة مجتمع الدراسة، مع العلم أن الدراسات المشار إليها لم تتطرق لمثل هذه المنهجية.

الدراسة الميدانية

(1-2-3) أهداف الدراسة الميدانية:

1- دراسة وتحليل خصائص القوى العاملة النسائية الليبية من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية في مدينة مصراتة.

3- التعرف على العوامل الأكثر تأثيراً على مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل الليبي، وأهم التحديات التي تعيقها، من أجل خدمة وتنمية مجتمعها في مدينة مصراتة.

[15] - نسرين معياش، النوع الاجتماعي وسوق العمل بالجزائر- دراسة قياسية للفترة (1991-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، العدد 1، 2018.

(3-2-2) مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من النساء الليبيات الناشطات اقتصادياً، العاملات في مختلف القطاعات أو العاطلات عن العمل والناشطات اقتصادياً في مدينة مصراتة والبالغ (19,874) امرأة لعام 2019، كما هو موضح في الجدول رقم (3-10) كما يلي:

جدول رقم (3-10)

عدد النساء الليبيات الناشطات اقتصاديا في مدينة مصراتة عن سنة 2019

النساء الليبيات الناشطات اقتصادياً (استخدام وبطالة)	عدد النساء	%
1- النساء الليبيات العاملات	18209	91.6
2- النساء الليبيات الباحثات عن عمل	1665	8.4
إجمالي القوى العاملة النسائية الليبية	19874	100

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات:

- صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة، التقرير السنوي لسنة 2019، تقرير غير منشور.
- مكتب العمل والتأهيل بمدينة مصراتة، بيانات غير منشورة، زيارة بتاريخ 2020/02/10.

ولما كان من الصعب جمع بيانات الدراسة من إجمالي هذا العدد، رؤي اختيار عينة مؤلفة من (383) امرأة تم اختيارها بالطريقة العشوائية العنقودية لمختلف مناطق مدينة مصراتة.

(3-2-3) أداة جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على صحيفة الاستبيان في الحصول على البيانات الميدانية اللازمة لكونها تتناسب مع طبيعة الدراسة، وذلك لمعرفة أهم الخصائص العامة والعوامل التي تساعد على مشاركة المرأة الليبية في سوق العمل في مدينة مصراتة.

- **استمارة الاستبيان:**

تم تصميم استمارتي استبيان لعينة الدراسة، وذلك بعد مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، بحيث تكون العينة النساء الليبيات والمقيمات بمدينة مصراتة العاملات الناشطات اقتصادياً أو غير العاملات والناشطات اقتصادياً، كلا الاستمارتين تحتوي على مجموعة من الأسئلة، ذات العلاقة بموضوع الدراسة، يتم توزيها بشكل عشوائي عنقودي على مختلف مناطق مدينة مصراتة.

حيث ضمت الاستمارة الأولى عدد 16 سؤالاً، استهدفت النساء الليبيات العاملات في مختلف المجالات سواء في القطاع العام أو الخاص، كالمدارس العامة والخاصة والمعاهد العليا والجامعات، والصحة المستشفيات العامة

والعيادات الخاصة والمختبرات الطبية والصيدليات، وصندوق الضمان الاجتماعي، المصارف، شركات التأمين، الإذاعات المسموعة، معامل التصوير، مشاغل الخياطة، المحلات التجارية والأسواق، مصانع الحلويات، وغيرها، كما ضمت الاستمارة الثانية عدد 17 سؤالاً، استهدفت النساء الليبيات العاطلات عن العمل، بعضهن مسجلات بمكتب العمل والتأهيل والبعض الآخر غير مسجلات بالمكتب، حيث يسعى الباحث من خلال هذا الاستبيان إلى تحقيق أهداف الدراسة الميدانية.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

يعتبر الانحدار اللوجستي من الأساليب الإحصائية لدراسة العلاقة بين متغير تابع y وعدد من المتغيرات المستقلة X_i والتي يعتقد أن لها تأثير على المتغير التابع قيد الدراسة. ولكون المتغير التابع ثنائي الاستجابة في هذه الدراسة، فإنه من المناسب استخدام الانحدار اللوجستي حيث المتغير له احتمال ان المرأة تعمل θ واحتمال أن المرأة لا تعمل $1-\theta$ وبالتالي يكون المتغير يتبع توزيع برنولي بمتوسط

$$E(Y) = P(Y = 1) = \theta(X_i)$$

وتباين

$$Var(Y) = \theta(X_i)(1 - \theta(X_i)$$

وحيث أن

$$\theta(X_i) = \frac{\exp\{\beta_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_k X_{ik}\}}{1 + \exp\{\beta_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_k X_{ik}\}}$$

حيث $\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_k$ هي معالم الانحدار المراد تقديرها، و X_{ik} تمثل المتغيرات المستقلة قيد الدراسة، و k هي عدد المتغيرات المستقلة.

ويمكن كتابة النموذج اللوجستي كما يلي:

$$\frac{\theta(X_i)}{1 - \theta(X_i)} = \exp\left\{\beta_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_k X_{ik}\right\}$$

ولحل النموذج يتم أولا تحوله لنموذج خطي، وذلك بأخذ اللوغاريتم للطرفين:

$$\log\left(\frac{\theta}{1-\theta}\right) = \beta_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_k X_{ik}$$

ومن ثم استخدام طريقة الأرجحية القصوى والطرق العددية لحل المعادلات، كما يمكن اختبار معنوية النموذج ككل باستخدام اختبار الأرجحية القصوى، حيث أن الفرض الصفري لهذا الاختبار ينص على أن جميع معاملات النموذج تساوي صفر.

كما يتم اختبار جودة التوفيق للنموذج باستخدام اختبار Hosmer and Lemeshow والذي ينص فرضه الصفري على جودة توفيق النموذج للبيانات.

جدول رقم (3-25) نتائج تحليل الدراسة الميدانية

البيان	المعاملات B	الخطأ المعياري	اختبار Wald	مستوى المعنوية	Exp(B)
نوع التجمع : حضر	0.984	0.27	12.8	0.000	2.67
نوع الإقامة: مؤقتة	-1.33	0.45	8.76	0.003	0.26
المستوى التعليمي:			54.88	0.000	
إعدادي فأقل	1.56	0.58	7.06	0.008	4.77
ثانوي أو متوسط	1.16	0.56	4.24	0.039	3.20
جامعي أو معهد عالي	3.05	0.57	28.05	0.000	21.14
ماجستير فما فوق	3.42	0.91	14.13	0.000	30.7
عدد أفراد الاسرة:			4.92	0.085	
7 -- 4أفراد	0.16	0.31	0.28	0.593	1.18
أكثر من 7 أفراد	0.84	0.40	4.40	0.036	2.33
دوافع العمل : شخصية	-1.16	0.37	9.76	0.002	0.31
دوام العمل : كامل	1.16	0.41	7.78	0.005	3.20
الثابت	-1.93	0.60	10.18	0.001	0.14

من خلال الجدول (3-25) نلاحظ ما يلي:

- نلاحظ أن معامل (نوع التجمع: حضر) يساوي 0.98 وكان مستوى المعنوية المشاهد يساوي P-value = 0.000 أقل من 5%، وهذا يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نوع التجمع وكون المرأة تعمل أم لا. ومن خلال قيمة نسبة الأفضلية ($\exp\{\beta\} = 2.67$) نجد أن النساء اللاتي يسكن الحضر نسبة حصولهن على عمل يعادل 2.7 أضعاف من يسكن في الريف.
- نلاحظ أن معامل (نوع الإقامة : مؤقتة) يساوي -1.33 وكان مستوى المعنوية المشاهد يساوي P-value = 0.003 أقل من 5%، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع الإقامة وكون المرأة تعمل أم لا. ومن خلال قيمة نسبة الأفضلية ($\exp\{\beta\} = 0.26$) نجد أن النساء اللاتي لهن إقامة مؤقتة نسبة حصولهن على عمل يعادل 0.26 أضعاف من لهن إقامة دائمة. أي أن فرصة العمل للمرأة التي لها إقامة مؤقتة تقل على من لها إقامة دائمة.
- المستوى التعليم يؤثر إحصائياً على عمل المرأة، حيث نلاحظ أن معاملات النموذج موجبة وبمستوى معنوية أقل من 5%، وبشكل عام فإنه كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة فإنه يزيد من احتمالية كونها تعمل.

- نلاحظ أن عدد أفراد الأسرة يعتبر متغير مؤثر على عمل المرأة، حيث نلاحظ أن معامل (عدد أفراد الأسرة: 4 – 7 أفراد) يساوي 0.16 بمستوى معنوية p-value = 0.593 وهي أكبر من 5%، مما يعني أنه لا يوجد اختلاف بين الأسرة الصغيرة والأسرة المتوسطة، بينما كان معامل (عدد أفراد الأسرة : أكثر من 7 أفراد) يساوي 0.84 بمستوى معنوية مشاهد P-value=0.036، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أفراد الأسرة وكون المرأة من العاملات أم لا. ومن خلال قيمة نسبة الأفضلية ($\exp\{\beta\} = 2.33$) نجد أن النساء اللاتي لهن أسر كبيرة تزيد احتمالية حصولهن على عمل بمقدار 2.33 مقارنة باللاتي لهن أسر صغيرة.
- المتغير "أهم دوافع العمل" له علاقة ذات دلالة إحصائية بالمتغير التابع، حيث أن معامل (أهم دوافع العمل : شخصية) يساوي -1.16 بمستوى معنوية مشاهد P-value = 0.002 أقل من 5%. وبما أن نسبة الأفضلية تساوي ($\exp\{\beta\} = 0.31$) فهذا يعني أن احتمالية حصول المرأة التي لها دوافع الشخصية على عمل تعتبر أقل من التي لها دوافع اقتصادية بمقدار 0.31.
- نلاحظ أن معامل (دوام العمل : كامل) يساوي 1.16 بمستوى معنوية مشاهد P-value=0.005 أقل من 5%، وهذا يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية. وبما أن نسبة الأفضلية تساوي ($\exp\{\beta\} = 3.2$) فهذا يعني أن احتمالية حصول المرأة التي ترغب في العمل بدوام كامل تزيد بمقدار 3.2 على المرأة التي ترغب في العمل بدوام جزئي.

يبين اختبار معنوية النموذج وجودة التوفيق:

من خلال الجدول (26-3) نلاحظ أن مستوى المعنوية لاختبار الأرجحية يساوي 0.000 أقل من 5%، مما يعني أن النموذج ككل معنوي. كما أن مستوى المعنوية لاختبار جودة التوفيق يساوي 0.667 أكبر من 5%، وهذا يعني أن النموذج ملائم لتقدير البيانات. ومن هذه النتائج نعلم أن النتائج التي تحصلنا عليها يمكن الاعتماد عليها.

جدول (3-26)

اختبار معنوية النموذج واختبار جودة التوفيق

الاختبار	إحصاء كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى المعنوية
اختبار الأرجحية	116.35	10	0.000
اختبار جودة التوفيق	5.827	8	0.667

حيث تم اختبار المتغيرات إحصائياكما أوضحنا في الجدول (25-3) وتبين أنها ذات دلالة إحصائية وأنها تؤثر على المتغير التابع، وبالتالي نرفض الفرضية القائلة بأن المتغيرات (نوع التجمع – نوع الإقامة - المستوى التعليمي – عدد أفراد الأسرة – دوام العمل – دوافع العمل) لا تؤثر على المتغير التابع.

بينما المتغيرات التي لا تؤثر على المتغير التابع والتي تم استبعادها ذاتياً من النموذج وذلك باستخدام طريقة الحذف إلى الخلف. حيث نلاحظ أن المتغيرات (ملكية السكن – الحالة الاجتماعية – دخل رب الأسرة) لها مستوى معنوية مشاهد أكبر من 10%، وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص على أن المتغيرات (ملكية السكن – الحالة الاجتماعية – دخل رب الأسرة) لا تؤثر على المتغير التابع.

التائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

1. تمكين المرأة هي العملية التي يتم فيها دمج وزيادة حجم مشاركة المرأة في سوق العمل، وزيادة قدرتها واعتمادها على الذات دون تمييز بينها وبين الرجل، وضمان فاعليتها في العملية الإنتاجية داخل المجتمع.

2. أوضحت البيانات والمعلومات المتاحة أن اجمالي القوى العاملة للسكان الليبيين (عرض العمل) قد زاد عددهم خلال الفترة (2006 – 2012 - 2020) من1,682,688 نسمة لعام 2006 إلى 1,882,300 نسمة عام 2012 إلى 2,303,897 نسمة إلى النصف الأول لعام 2020، وارتفعت نسبة تشغيل المرأة الليبية في سوق العمل خلال الفترة من 29% عام 2006 إلى 31% عام 2012 إلى 48% إلى النصف الأول لعام 2020، ونسبة الباحثات عن العمل ارتفعت خلال الفترة ايضا من 25.7% إلى 45.2% إلى 56%.

3. تتمتع المرأة العاملة في ليبيا بمجموعة حقوق سواء كان ذلك ما تم الاتفاق عليه من خلال الاتفاقيات والمواثيق والمنظمات الدولية، أو من خلال القوانين الداخلية الليبية بشأن علاقات العمل، والحد من فجوة التمييز بينها وبين الرجل.

4. من حيث الخصائص العامة والعوامل المؤثرة على مشاركة المرة في سوق العمل توصلت الدراسة إلى:

- أن النساء اللاتي يسكن الحضر نسبة حصولهن على عمل يعادل 2.7 أضعاف فمن يسكن في الريف.
- أن فرصة العمل للمرأة التي لها إقامة مؤقتة تقل على من لها إقامة دائمة.
- كلما زاد المستوى التعليمي للمرأة فإنه يزيد من احتمالية كونها تعمل.
- أن النساء اللاتي لهن أسر كبيرة تزيد احتمالية حصولهن على عمل بمقدار 2.33 مقارنة باللاتي لهن أسر صغيرة.
- أن احتمالية حصول المرأة التي لها دوافع الشخصية على عمل تعتبر أقل من التي لها دوافع اقتصادية مادية بمقدار 0.31.
- أن احتمالية حصول المرأة التي ترغب في العمل بدوام كامل تزيد بمقدار 3.2 على المرأة التي ترغب في العمل بدوام جزئي.
- على الرغم من أن زيادة مستوى الأجر يعد عاملاً مهماً في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، إلا أنه أكدت الدراسة أن نسبة النساء الباحثات عن العمل عينة الدراسة اللاتي لا يمانعن في العمل بمستوى أجر متدني بلغت 80% تقريباً، وأن نسبة النساء العاملات غير الراضيات على مستوى الأجر الذي يتقاضينه عينة الدراسة بلغت 40% تقريباً.
- النظرة الاجتماعية لعمل المرأة سواء كانت هذه النظرة من الأسرة أو المجتمع ككل، نظرة محفّزة و لم تعد عائقاً أمام عملها.

5. تواجه المرأة الليبية الناشطة اقتصادياً العاملة في مختلف القطاعات العديد من التحديات والمعوقات، فمن وجهة نظر النساء العاملات عينة الدراسة أن 58% من النساء العاملات يرين أن المسؤولين في الإدارة العليا ينظرون للمرأة العاملة أقل التزاماً بالعمل من الرجل، و 70% من النساء العاملات يرين وجود أفضلية اختيار الرجل لتولية المناصب القيادية في العمل أكبر من المرأة، رغم تساويها معه في المؤهلات والكفاءات، وفرصة خروجه إلى الندوات والدورات

الخارجة، ومن حيث الأجر 41% من النساء العاملات يرين أن الأجر الذي تحصل عليه المرأة أجر مجزي مقابل عملها، أما من حيث الحالة الاجتماعية 61% من النساء العاملات يرين تفضيل جهة العمل في اختيار المرأة العزباء أكثر من غيرها من النساء، 46% من النساء العاملات يرين وجود بعض المضايقات للمرأة العاملة سواء من زملاء العمل أو من الجمهور، وأن معظم النساء العاملات يرين أهمية كبيرة في توفير وسائل مواصلات وأماكن مخصصة لحضانة الأطفال وغيرها من التسهيلات اللازمة لخروج المرأة إلى سوق العمل.

6. تواجه المرأة الليبية الناشطة اقتصادياً العاطلة عن العمل العديد من التحديات والمعوقات، فمن وجهة نظر النساء العاطلات عن العمل عينة الدراسة أن 80% من النساء العاطلات عن العمل يرين أن المرأة المتحصلة على مستوى تعليمي عالي، لديها فرصة أكبر في الحصول على عمل، كما أن التدريب والتأهيل المهني للمرأة يؤدي أيضاً إلى زيادة فرصة مشاركتها في سوق العمل، وأن 18% فقط من النساء العاطلات عن العمل يرين أن مكتب القوى العاملة وسيلة مناسبة للمرأة في حصولها على فرصة عمل، أن أكثر من 90% من النساء العاطلات عن العمل يرين أن توفير بعض التسهيلات اللازمة من وسيلة نقل وأماكن مخصصة مناسبة لحضانة الأطفال وغيرها يساعد المرأة على خروجها إلى سوق العمل.

ثانياً: التوصيات:

{1} . توفير التسهيلات الازمة التي من شأنها أن تساعد المرأة في الخروج إلى سوق العمل من حيث المواصلات وأماكن مخصصة مناسبة لحضانة الأطفال.

{2}. العمل على نشر التوعية بحقوق المرأة من خلال القيام بالندوات والمحاضرات العلمية وورش العمل، والحد من فجوة التمييز بينها وبين الرجل في سوق العمل.

{3}. الاهتمام بالتدريب الدوري للمرأة العاملة، والتدريب التأهيلي اللازم للمرأة العاطلة عن العمل، لتكون قادرة على الدخول والمشاركة بشكل فعّال في مجال ريادة الأعمال في العديد من المهن المختلفة.

{4}. توفير أنماط جديدة حديثة من المهارات في مختلف مجالات عمل المرأة كالمشاريع التجارية والمشاريع المهنية الصغرى منها والمتوسطة، لاستيعاب النساء الباحثات عن العمل دون الوظائف والأعمال التقليدية.

{5}. تشجيع إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تتناول قضايا المرأة، لتغطية الجوانب التي لم تتطرق لها هذه الدراسة، من ثم معرفة المعوقات التي تواجهها المرأة والحد منها.

المراجع

أولاً: الدوريات والتقارير والوثائق: -

1- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1984.

2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995.

3- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006.

4- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2012.

5- صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة، التقرير السنوي لسنة 2019، تقرير غير منشور.

6- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام لعام 1973.

7- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام لعام 1984.

8- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام لعام 2006.

9- مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام لعام 1984.

10- مصلحة الاحصاء والتعداد، العدد التقديري للسكان لعام 2019 من واقع تعداد عام 2006، عدد غير منشور.

11- مصلحة الاحصاء والتعداد، ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2012م.

13- هالة بوقعيقيص، محمد تنتوش ، المراة في سوق العمل الليبي – واقع وتحديات، مؤسسة فريدريش ايبرت، قسم اقتصاد،2017 سنة.

ثانياً: المجلات والندوات والرسائل العلمية:

1- المجالي، آمال ياسين خليل، "المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في محافظة الكرك في المملكة الأردنية الهاشيمية"، دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد45، العدد2، 2018سنة.

2- سالم ، امل مسعود محمود، "محددات المرأة الريفية المُعيلة (محافظة الفيوم)"، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة، جامعة الفيوم 2013سنة.

3- عمران ، سامية علي عاشور، "العوامل المحددة لمشاركة المرأة الليبية في سوق العمل (حالة مدينة مصراته)" رسالة ماجستير ، جامعة السابع من أكتوبر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم اقتصاد، 2009سنة.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية: -

1- مصطفى عبدالرحمن، خطط تنموية، m.lusailnews.net،2021./02/27

2- وزارة العمل والتأهيل، موظفين القطاع العام، www.labour.gov.ly ، 2020/08/03.